بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة المعلومـــــات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

﴿ قـــسـم ﴾

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد اعدت دون آية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيداً عن الغبار

في درجة حرارة من 15 – 20 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40 %

To be kept away from dust in dry cool place of
15 – 25c and relative humidity 20-40 %

بعض الوثائق الأصلية تالفة

بالرسالة صفحات

لم ترد بالأصـــل

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القاهرة

كلية الحقوق

الحماية الجنائية للبيئة

دراسة مقارنة في القانون الفرنسي والمصري والكويتي

رسالة ماجستير في القانون الجنائي

مقدمة من الباحث

محمد حسن محمد الكندري

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / مأمون محمد سلامة

أستاذ القانون الجنائي بجامعة القاهرة

ورئيس جامعة القاهرة سابقا

B ٨١٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القاهرة

كليـــة الحقوق

الحماية الجنائية للبيئة

دراسة مقارنة فى القانون الفرنسى والمصرى والكويتى

رسالة ماجستير فى القانون الجنائى

مقدمة عن الباحث

محمد حسن محمد الكندرى

تحت أشراف

الأستاذ الدكتور / مأمون محمد سلامة

أستاذ القانون الجنائى بجامعة القاهرة

ورئيس جامعة القاهرة سابقاً

لجنة الحكم على الرسالة :

الأستاذ الدكتور / مأمون محمد سلامة أستاذ القانون الجنائى بجامعة القاهرة ورئيس جامعة القاهرة سابقاً	رئيســـاً
الأستاذ الدكتور / حسنين ابراهيم صالح عبيد أستاذ القانون الجنائى بجامعة القاهرة ونائب رئيس جامعة القاهرة سابقاً	عضـــواً
الأستاذ الدكتور / احمد شوقى ابو خطوه أستاذ القانون الجنائى بجامعة المنصورة	عضـــواً

بسم الله الرحمن الرحيم

«ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون».

صدق الله العظيم

الاية / ٤١ / سورة الروم

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين أنماطا جديدة من الجرائم لم تكن معروفة من قبل، تنطوي على خطورة بالغة على الإنسان والمجتمع، مثل جرائم الإرهاب والجرائم المنظمة وجرائم المخدرات وغسيل الأموال وجرائم تلوث البيئة. ولكن تكمن خطورة هذه الطائفة الأخيرة من الجرائم في أن أضرارها ممتدة في الزمان، فلا تقتصر على الجيل الحاضر وإنما تلحق أيضا أجيال المستقبل، وممتدة في المكان، فلا تقف عند مكان ارتكابها، وإنما تشمل أماكن متعددة ودولا كثيرة، ولا تصيب شخصا معينا، وإنما تصيب قطاعا واسعا من البشر، وأعدادا هائلة من الكائنات الحية لا يمكن تحديدها. ولذلك فإن جرائم تلوث البيئة صارت تثير هلع وخوف الناس، وقلق وحيرة الحكومات المختلفة، خاصة وأن كافة الدلائل تشير إلى استفحال ظاهرة التلوث البيئي واستمرار خطرها، وعدم ظهور إمكانية للحد منها أو القضاء عليها في الوقت الراهن، الأمر الذي يعني استمرار بقاؤها في مقدمة شواغل القرن الحادي والعشرين(١).

وتلوث البيئة هو نتيجة لمغالاة الإنسان في استغلال موارده الطبيعية - تلبية لحاجاته المتزايدة ومتطلباته المتجددة - فأحدث تغيرات في النظم البيئية، أدت إلى اختلال التوازن البيئي، الأمر الذي أدى بدوره إلى تدهور بيئي خطير، يهدد الإنسان والكائنات الحية على العيش في أمن وسلام(٢).

كما ساهم التقدم الصناعي والتوسع الهائل في استخدام مصادر الطاقة المختلفة، وانتشار وسائل النقل والمواصلات ومنتجات الحضارة الصناعية، في

---

(١) د/ جميل عبدالباقي الصغير، الحماية الجنائية للبيئة ضد التلوث، دار النهضة العربية ١٩٩٧، ص١.

(١) د/ سمير غبور، القضايا البيئية وتطور استخدام الموارد، دراسة منشورة في مجلد الإعلام العربي والقضايا البيئية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة سنة ١٩٩١، ص١٨٨.

زيادة هذا التدهور وتفاقمه(١)، فلعب اندفاع معظم دول العالم نحو التصنيع والتنمية، وحلم الدولة القوية على حساب البيئة دورا هاما في هذا الشأن.

وقد ساهمت عديد من حوادث التلوث العالمية، والتي وصف بعضها بالكارثة البيئية بسببها ترتب عليها من اثار جسيمة، وفادحة(٢)، في لفت الانتباه إلى الخطر الداهم الذي يمثله التلوث البيئي، والذي يهدد وجود الانسان ذاته فضلا عن سائر الكائنات الحية الأخرى.

ولذلك فإن ظاهرة التلوث البيئي لم تبرز في صورتها الخطيرة إلا عقب الثورة الصناعية المعاصرة، وخاصة منذ منتصف القرن الحالي، عندما كشفت الدراسات والبحوث العالمية تفاقم المشاكل الناجمة عن تلوث البيئة في المجتمعات الصناعية، نتيجة تصريفات نفايات المصانع في الأوساط البيئية بدون تمييز، الأمر الذي أضر بالثروات النباتية والحيوانية واخل بالتكوين الطبيعيى للعناصر البيئية كالهواء والماء والتربة(٣).

وإزاء خطورة ظاهرة التلوث، بدأت أصوات الاستغاثة تتعالى ونواقيس الخطر تدق، والتي كان صداها واضحا في الصحافة والأوساط العلمية، منبهة إلى الاختفاء التدريجي للثروة السمكية في الأنهار والبحار، وإلى انقراض أنواع هامة من الطيور، وإلى التلوث التدريجي للهواء، خاصة في المدن الكبرى، وإلى تدني نوعية مياه الشرب.

---

(١) د/ عبدالمحسن صالح، المدنية الحديثة ومشكلة التلوث، مجلة عالم الفكر، المجلد الثاني، العدد الثالث، اكتوبر سنة ١٩٧١، ص ٦٧٧ وما بعدها.

(٢) د/ أحمد محمد سعد، استقراء لقواعد المسئولية المدنية في منازعات التلوث البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٩٤، ص ٨، وما بعدها.

(٣) د/ مجدي نصيف، كارثة العصر، منشورات دار الصباح، القاهرة، سنة ١٩٩٢، ص ١٣.

مثال ذلك التلوث الناتج عن تسرب غاز الميثيل من مصنع لإنتاج المبيدات الحشرية في مدينة بوبال الهندية في ديسمبر سنة ١٩٨٤، وأدى إلى وفاة ٢٥٠٠ شخص، وإصابة مائة ألف اخرين بأمراض خطيرة، من بينهم عدة الاف أصيبوا بالعمى الدائم(١)، بالإضافة إلى الخسائر في المحاصيل والحيوانات فيما وصف بأنه أسوأ كارثة صناعية في التاريخ، وتلوث نهر الراين سنة ١٩٨٦، نتيجة تصريف شركة ساندروز للكيماويات في سويسرا لكمية من الكيماويات السامة في النهر على أثر حريق أحد مخازنها، مما أدى إلى تلوث مياه النهر حتى مصبه في بحر الشمال، وإبادة جميع الأسماك والكائنات الحية الدقيقة في النهر، الذي لن يعود إلى طبيعته - حسب ما يقرره الخبراء - قبل مرور عشر سنوات بسبب ترسب السموم في قاع النهر(٢). هذا بالاضافة إلى الكوارث البيئية البحرية الناتجة عن غرق أو احتراق ناقلات النفط العملاقة وتسرب حمولاتها في مياه البيئة البحرية كحادثة الناقلة Amoco-Cadiz في مارس ١٩٧٨، وغرق ناقلة البترول الضخمة Torry Canyon في ربيع سنة ١٩٦٧ .

---

(١) انظر بشأن هذه الكارثة د/ علي زين العابدين، ود/ محمد عبدالمرضي، تلوث البيئة، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، سنة ١٩٩٢، ص٣٦ .

(٢) د/ صلاح زين الدين، تطور التشريعات والسياسة البيئية في ألمانيا اتحادية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول للقانونيين المصريين، مجموعة أعمال المؤتمر، المرجع السابق، ص٦ .

وتحطم ناقلة البترول الأمريكية exxon valdez عام ١٩٨٩، واحتراق الناقلة الإيرانية العملاقة «خرج O» أمام السواحل المغربية عام ١٩٨٩.

وفي منطقة الخليج كان للحرب العراقية الكويتية تأثيرها على البيئة بكافة عناصرها، حيث قام الرئيس العراقي صدام حسين بحرق ابار النفط الكويتية، ثم قامت قواته بتسريب النفط إلى مياه الخليج.

أهمية موضوع البحث: وذلك حرصا من الدول على حماية عناصر البيئة من التلوث، حيث توسعت في ذلك من خلال الإعتداد بأي فعل أو عمل يشكل ضررا مباشرا أو غير مباشر على البيئة. يتزايد اهتمام العالم اليوم بمشكلة تلوث البيئة الذي أصبح خطرا يهدد الجنس البشري بالفناء، ومنذ مؤتمر استوكهولم ١٩٧٢ اهتم العالم بزيادة التشريعات البيئية، من أجل الحفاظ على عناصر البيئة من التلوث، وكذلك زادت الاتفاقيات والبروتوكولات على المستويين الدولي الإقليمي، لمكافحة التلوث، والمحافظة على الموارد الطبيعية من خلال نصوص قانونية تتضمن عقوبات جنائية.

فهناك اعتبارات كثيرة تدعو إلى الاهتمام بالبيئة، وتقليص النزعات الاستغلالية للموارد الطبيعية، منها ازدياد حجم التلوث البيئي بسبب التطور الصناعي، وازدياد الاضرار الناتجة عنه، مما هدد البشرية بالفناء، وإن كانت عمليات مكافحة التلوث لم تصادف أو تواجه تطورا على الصعيد القانوني، ليس فقط في الدول العربية، بل أيضا في الدول الأجنبية، حيث هناك النقص الشديد في التشريعات التي تعالج هذا الموضوع، والذي يصل إلى حد انعدامها في بعض الأحيان وكذلك من الاعتبارات التي تجعل من هذه القضية أجد قضايا الساعة والأهم، حين ظهرت اثارها المدمرة على الاحياء كافة، وأصبحت المطالبة بالهواء النقي، والماء العذب، والغذاء النظيف، مطلب يسعى الجميع إلى تحقيقه كي

يسطيع الانسان البقاء على قيد الحياة(١).

وكذلك هناك أهمية أخرى لهذه الدراسة، وهي أن جرائم تلوث البيئة، تعتبر من الجرائم التي تحتاج إلى حماية جنائية، فهناك انماط جديدة لهذه الجرائم أدرجت في الكثير من الاجتماعات القانونية والمؤتمرات، والندوات والدراسات التي تجريها عادة الدول والمنظمات الإقليمية، والدولية المهتمة بالبيئة سواء كالتي عقدت في هامبورج في سبتمبر ١٩٧٩، إو التي عقدت في ريوجا نيرو بالبرازيل عام ١٩٩٤، (٢) حيث اهتمت بوضع سياسات جنائية حازمة رادعة خصوصا في مجال تلوث البيئة.

ولعل أبرز دليل على أهمية هذا الموضوع، الخوف الذي يعتري العالم اليوم من الزوال الذي يهدد حياة كل الكائنات الحية وغير الحية، ويظهر ذلك من خلال الاستياء الدولي، عندما تعتزم دولة ما القيام بتجارب نووية، وقد أصبح تداول التلوث شيئا مسلما به في يومنا هذا، حيث أن هذا التلوث يمكن أن ينتقل من مكان لاخر بسهولة وما يصاحب هذا الانتقال من نقل لأغذية ملوثة، من مناطق موبوءة إلى مناطق أخرى، ونحن نرى أن هذا التلوث البيئي لا يأتي من التقدم الصناعي الحضاري، بل يأتي من الطريقة والأسلوب اللذين يتم بهما التخلص من نواتج ومخلفات هذه الصناعات.

من الجدير بالذكر أن مكافحة تلوث البيئة، والحفاظ على المصالح

---

(١) وقد نهى الاسلام الحنيف عن تلويث البيئة، فيقول جل شأنه في محكم التنزيل (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) ٤١ / الروم.

(٢) د/ فرج صالح الهريش، المرجع السابق، ص ١٧.

الاقتصادية والخارجية للدول عادة ما تصطدم ببعضها البعض، ولذلك هناك العديد من اللوائح والإتفاقات والاعراف الدولية،التي تبقى حبرا على ورق، ولا تدخل حيز التنفيذ، وإذا وضعت في حيز التنفيذ يتم ذلك ببطء شديد، فمن هنا نجد أن الانسان هو الذي يفتك عادة يتم ذلك بالبيئة، وبمن حوله، دون أن يدري أو يشعر، وحينما يشعر يكون الوقت قد فاته، وفات معه كل شيء، حتى استشرى خطره ليصيب الجميع بوبائه، لأنه هو الذي هيء الأجواء المناسبة لاستشراء حتى أصبح من المسائل اليومية التي نتناولها يوميا في عالمنا المعاصر، فلابد من تدخل قانوني وخصوصا من القانون الجنائي بعقوبات أكثر شدة على كل من تسول له نفسه العبث بأحد عناصر البيئة المختلفة، حتى لا يأتي اليوم الذي لا ينفع فيه الندم، ونكون قد تسببنا في تعاستنا وتعاسة الأجيال القادمة.

ويشهد على أهمية الموضوع ما تعرضت له دولة الكويت من تخريب واتلاف لعناصر البيئة نتيجة الغزو العراقي لها، الذي شكل اعتداء وانتهاكا وتعديا للمواثيق الدولية، حيث تم سكب كميات كبيرة من النفط في مياه الخليج، وحرق الابار، وزرع كميات ضخمة من الألغام في البحر والبر، مما يعد انتهاكا متعمدا في حق البيئة الطبيعية، وأتت بكل ما يقضي على الحرث والنسل مخالفا بذلك أحكام المادة ٣ / ٣٥ من بروتوكول جنيف الأول لعام ١٩٧٧، التي نصت على أنه «يمنع استخدام طرق أو وسائل عسكرية لها أن تتسبب في دمار واسع طويل الأمد وخطير للبيئة الطبعيية(١)، حيث يشكل ذلك جريمة إبادة الجنس البشري(٢)، فالركن المادي لهذه الجريمة متوفر هنا، فوسائل السلوك الإجرامي

---

(١) الاعتداء على البيئة في الكويت، وكالة الانباء الكويتية (كونا)، اصدار بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الأرض في ريوجانيرو بالبرازيل، يونيو ١٩٩٢.

(٢) د/ حسنين ابراهيم صالح عبيد، الجريمة الدولية، دراسة تحليلية تطبيقية، دار النهضة العربية، ١٩٩٩، ص ٢٦٤.

متحققة، فالاعتداء الجسيم على السلامة الجسدية والعقلية لأعضاء الجماعة، وذلك بتعريض الجماعة للإصابة بأمراض معدية، وإجبارهم على تناول أطعمة فاسدة سواء انطوت هذه الأفعال على الإبادة السريعة أو البطيئة، واعاقة التناسل بسبب التلوث البيولوجي، بالإضافة إلى توفر باقي العناصر المكونة لجريمة إبادة الجنس البشري، فالاعتداء الذي وقع على عناصر البيئة في الكويت من جانب الرئيس العراقي صدام حسين يظهر أهمية دراسة الحماية الجنائية للبيئة.

منهج البحث: مما لاشك فيه أن الدراسات المقارنة تثري الفكر القانوني، ولهذا اثرنا أن تكون دراستنا من قبيل هذا النوع من الدراسات، وقد وقع اختيارنا على التشريع المصري والكويتي والفرنسي باعتبار أن الأول هو مصدر التشريع الثاني، أما القانون الفرنسي مفهومه أكثر الأنظمة التي قطعت شوطا لا بأس فيه في مجال حماية البيئة. خاصة وأن المشرع الكويتي والمصري لم يتبلور لديه بعد سياسة جنائية خاصة بحماية البيئة يمكن التعويل عليها. يضاف إلى ذلك أن القضاء الفرنسي له دوره في تفسير النصوص الخاصة بحماية البيئة ضد التلوث بكافة عناصره، على عكس القضاء المصري والكويتي الذي لا يزال بعيدا عن معالجة هذه القضية الحيوية.

ونعتقد أنه من خلال عرضنا لهذا الموضوع وهو الحماية الجنائية للبيئة، ما يزيد الوعي العام بخطورتها، والإحساس بفداحة الأضرار الناتجة عنها.

مما يتعين معه ضرورة تدخل المشرع لسد هذا النقص التشريعي في مجال حماية البيئة من الناحية الجنائية.

صعوبات البحث: يثير موضوع الحماية الجنائية للبيئة ضد التلوث صعوبات

---

(١) د/ محمد مؤنس محب الدين، البيئة في القانون الجنائي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٦٠.